الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/50/107
26 January 1996

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٩٥ (ط) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/50/617/Add.9)]

٥٠/١٠٧ - الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٤٣/١٩٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٤/٢١٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٥/٢١٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/١٤١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/١٨٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/١١٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، المتصلة جميعا بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٨/١٨٣، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٩/١١٠، الذي طلبت فيه أن يعـَد في موعد مبكر مشروع برنامج بشأن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية والاحتفال بها،

وإذ تؤكد على ضرورة أن تركز الحكومات جهودها وسياساتها على التصدي للأسباب الجذرية للفقر وعلى تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع،

وإذ تدرك أن القضاء على الفقر يقتضي كفالة أن تتاح للجميع فرص اقتصادية تعزز سبل العيش المستدامة، وبذل جهود أساسية لتيسير وصول المحرومين الى الفرص والخدمات، وأنه يجب تمكين البشر الذين يعيشون في فقر والفئات الضعيفة، من خلال التنظيم والحياة الاجتماعية، وبخاصة لدى تخطيط وتنفيذ السياسات التي تؤثر عليهم، وبذلك يتم تمكينهم من أن يصبحوا شركاء حقيقيين في التنمية،

وإذ تدرك أيضا أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مكونات مترابطة ومتعاضدة من مكونات التنمية المستدامة، التي هي إطار الجهود الرامية الى تحقيق نوعية عيش أرقى بالنسبة للجميع، وأن التنمية الاجتماعية المنصفة، التي تمكن البشر الذين يعيشون في فقر من استغلال الموارد البيئية بطريقة مستدامة، أساس ضروري للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد ضرورة تشجيع وتنفيذ سياسات ترمي الى إيجاد بيئة اقتصادية خارجية داعمة، وذلك، في جملة أمور، من خلال التعاون في صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة، وتعبئة و/أو توفير موارد مالية جديدة وإضافية تكون في نفس الوقت كافية وقابلة للتنبؤ بها ومعبأة على نحو يحقق توافرها إلى أقصى حد لأغراض التنمية المستدامة، باستخدام جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، وتعزيز الاستقرار المالي، وكفالة زيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية والاستثمارات والتكنولوجيات الإنتاجية والمعرفة المناسبة،

وإذ تؤكد أيضا أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا مركزيا في تعزيز الدعم والمساعدة المقدمين للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في جهودها الرامية الى تحقيق الأهداف المبينة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[1] وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ ١٩٩٠ بهدف القضاء على الفقر،

وإذ تشدد على أن تمكين المرأة سيكون عاملا حاسما في القضاء على الفقر، إذ أن المرأة تشكل أغلبية البشر الذين يعيشون في فقر وتسهم في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر، من خلال عملها بأجر أو بدون أجر في البيت وفي إطار المجتمع المحلي وفي مكان العمل؛

وإذ تأخذ في اعتبارها أن المجتمع الدولي، على أعلى مستوى سياسي، قد توصل إلى توافق في الآراء والتزم بالقضاء على الفقر في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت مؤخرا، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وبصفة خاصة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي تناول القضاء على الفقر بوصفه أحد موضوعاته الرئيسية الثلاثة، فضلا عن المساهمات المرتقبة من مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية،

وإذ تلاحظ ما أولاه مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، المعقود في هاليفاكس، كندا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥، من أهمية للنظر في تدابير تهدف الى القضاء على الفقر[2]،

---

(١) انظر: A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) انظر A/50/254-S/1995/501.

وإذ تضع في اعتبارها أن الحكومات قررت اعتماد التدابير والآليات المناسبة لتنفيذ ورصد نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك بمساعدة تقدمها، حسب الطلب، الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مع مشاركة واسعة من كل قطاعات المجتمع المدني،

وإذ تشير إلى إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولا سيما الفقرة ٩٥ (ج) من برنامج العمل، التي أوصى فيها بأن تعلن الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، عقب السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)، بهدف النظر في مزيد من المبادرات بشأن القضاء على الفقر،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام بشأن مشروع برنامج الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر[٣] وبشأن التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية[٤]،

وإذ تحيط علما بالاقتراح المقدم من الأمين العام استجابة للقرار ١١٠/٤٩، بأن يكون شعار السنة الدولية للقضاء على الفقر: "القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم ممكن وواجب"،

أولا - الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)

١ - تحث جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع على أن تسعى جادة إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر في سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)؛

٢ - تؤكد من جديد أن الأنشطة الرئيسية للاحتفال بالسنة الدولية يجب أن يضطلع بها على جميع المستويات، وأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تقدم المساعدة بهدف زيادة الوعي لدى الدول ومقرري السياسات والرأي العـــام الدولي بأن القضاء على الفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد في آن معا وبأنه ركن أساسي من أركان تعزيز السلم وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - تقرر أن يكون الهدف من الأنشطة التي يضطلع بها خلال السنة الدولية هو دعم جهد مطرد أطول أمدا من أجل التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والتوصيات والتدابير المتخذة، والأحكام الأساسية التي سبق الاتفاق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما مؤتمر القمة

---

(٣) A/50/551.

(٤) A/50/396.

العالمي للتنمية الاجتماعية[١] والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[٥]؛

٤ - تقرر أيضا، من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر، أن تسترشد الأنشطة المضطلع بها خلال السنة، على جميع المستويات، بجملة أمور منها المبادئ التالية:

(أ) تضطلع الحكومات والإدارات المحلية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وأوساط الأعمال التجارية والشركات، بالتزامات وجهود مطردة وجماعية، يدعمها المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، ويتم وضع استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفقر وتنفيذها ورصدها بمشاركة كاملة وفعالة من جانب الذين يعيشون في فقر؛

(ب) تُعتمد تدابير تكفل إمكانية حصول الذين يعيشون في فقر على الموارد والفرص اللازمة للخلاص من الفقر، وتعتمد سياسات تكفل للجميع حماية اقتصادية واجتماعية كافية أثناء فترات البطالة، واعتلال الصحة، والولادة، وتربية الأطفال، والترمل، والعجز، والشيخوخة؛

(ج) تُكفل إمكانية حصول جميع من يعيشون في فقر على الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلا عن مشاركتهم في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛

(د) تُمنح المرأة الفرص الاقتصادية والاجتماعية للإسهام في التنمية، وتوضع استراتيجيات وبرامج مكافحة الفقر بحيث تتضمن بعدا خاصا بنوع الجنس؛

(هـ) توضع برامج محددة الأهداف لتلبية الاحتياجات الخاصة لفئات اجتماعية وديمغرافية معينة، بما في ذلك الشباب، والمسنون المحرومون، والمعوقون، وغيرهم من الفئات الضعيفة والمحرومة؛

(و) يقدم المجتمع الدولي دعما متواصلا وفعالا للتنمية القائمة على قاعدة عريضة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا؛

(ز) ينبغي أن تكون جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر منسقة تنسيقا جيدا لكفالة أن تكون أنشطة المنظمات ذات الصلة متكاملة وفعالة من حيث التكلفة؛

---

(٥) انظر: A/CONF.177/20 و Add.1، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول (إعلان بيغينغ) والثاني (منهاج العمل).

٥ - توصي بأن تضطلع جميع الدول، على النحو المبين في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بما يلي، ويفضل أن يتم ذلك بحلول عام ١٩٩٦:

(أ) وضع تعريف وتقييم دقيقين للفقر المدقع؛

(ب) وضع المقاييس والمعايير والمؤشرات اللازمة لتحديد نطاق الفقر المدقع وتوزيعه؛

(ج) القيام على وجه الاستعجال بصوغ أو تعزيز سياسات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى الإقلال إلى حد كبير من الفقر عموما في أقصر وقت ممكن، والحد من حالات اللامساواة، والقضاء على الفقر المدقع بحلول تاريخ مستهدف يحدده كل بلد في سياقه الوطني؛

(د) زيادة الجهود العامة المبذولة للقضاء على الفقر المدقع والإقلال الى حد كبير من الفقر عموما بعدة طرق منها صوغ أو تعزيز وتنفيذ خطط وطنية للقضاء على الفقر، تتصدى للأسباب الهيكلية للفقر، وتشمل اتخاذ إجراءات على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والمستوى الدولي؛

(هـ) إيلاء اهتمام خاص، في سياق الخطط الوطنية، لإيجاد العمالة كوسيلة للقضاء على الفقر، مع إيلاء الاعتبار المناسب أيضا للصحة والتعليم، وإسناد أولوية أعلى للخدمات الاجتماعية الأساسية، وإدرار الدخل للأسر المعيشية، وتعزيز إمكانيات الحصول على الأصول الإنتاجية والفرص الاقتصادية؛

٦ - تحث الحكومات على استعراض واعتماد وإدامة سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية التي تعالج احتياجات وجهود المرأة التي تعيش في فقر، وبخاصة في المناطق الريفية، على النحو المبين في الفقرة ٥٨ من منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[١٠]؛

٧ - تعيد تأكيد الاتفاق على الالتزام المتبادل بين الشركاء المهتمين بالأمر من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بتخصيص ما متوسطه ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية؛

٨ - تشدد على أنه ينبغي، خلال السنة الدولية وفيما بعدها، تمكين الذين يعيشون في فقر وتمكين منظماتهم، عن طريق إشراكهم إشراكا تاما في تحديد الأهداف وفي وضع وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر وإقامة القواعد المجتمعية بما يضمن تمثيل تلك البرامج لأولوياتهم؛

٩ - تلاحظ ما خططته مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة من أنشطة للاحتفال بالسنة، على الوجه الوارد في تقرير الأمين العام[٣]، وتدعوها إلى اتخاذ مزيد من المبادرات؛

١٠ - تحث المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف على تكثيف استثماراتها في القطاعات الاجتماعية وبرامج القضاء على الفقر وعلى التعجيل بتلك الاستثمارات؛

١١ - تحيط علما بالمقرر ٢٢/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الذى اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان[٦]، والذي قرر المجلس فيه أن يولى القضاء على الفقر الأولوية العليا في أنشطة البرنامج وأن يركز برامجه على أشد المناطق والبلدان احتياجا، ولا سيما أقل البلدان نموا، وبخاصة في أفريقيا؛

١٢ - تدعو جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، من وكالات متخصصة وصناديق وبرامج ومنظمات ذات صلة، الى تعزيز وتكييف أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها، حسب الاقتضاء، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية للجميع؛

١٣ - ترحب بالمقرر الذي اتخذته لجنة التنسيق الإدارية مؤخرا بإنشاء فرق عمل تعنى بالجوانب المختلفة لأعمال متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بهدف النظر في المسائل المتصلة بالقضاء على الفقر[٧]؛

١٤ - تحيط علما بقرار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء صندوق للقضاء على الفقر لمدة السنة الدولية للقضاء على الفقر، بغية مساعدة البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، على وضع خطط وطنية خلال عام ١٩٩٦ لمكافحة الفقر؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير ذات الصلة من أجل الترتيب لنشر هذا القرار وبرنامج الاحتفال بالسنة الدولية على نطاق واسع وبطريقة فعالة، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدول، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمنظمات الوطنية المعنية، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الأخرى المهتمة بالأمر في المجتمع المدني، الى إيلاء الاهتمام اللازم للاحتفال بالسنة؛

ثانيا - عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

١٦ - تعلن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقرة (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛

---

(٦) انظر E/1995/L.22. وسيرد النص النهائي للمقرر في: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٤ (E/1995/34/Rev.1).

(٧) انظر ACC.1995/23.

١٧ - تحث جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وسائر الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع، على أن تسعى سعيا فعالا إلى تنفيذ ما خلصت اليه مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية من نتائج تتصل بالقضاء على الفقر، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

١٨ - ترحب بالترتيبات التي وضعها الأمين العام، في حدود الاعتماد الموافق عليه لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بشأن الكيان المنشأ داخل الأمانة العامة المطلوب منه الاضطلاع بالمهام اللازمة دعما للتنفيذ على نطاق المنظومة لأنشطة السنة الدولية للقضاء على الفقر، بما في ذلك أنشطة العقد؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعو الأجهزة والمؤسسات والبرامج والصناديق والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي لم تنظر بعد في إنشاء مراكز تنسيق وآليات مماثلة أخرى تمكنها من التنفيذ الفعال لما أسفرت عنه مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية من أحكام واتفاقات ونتائج متصلة بالقضاء على الفقر، إلى أن تفعل ذلك؛

٢٠ - تشير إلى الدور التنسيقي الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة من أجل القضاء على الفقر في إطار المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٢١ - تؤكد أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة من أجل السنة الدولية والعقد، وفقا لنتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٢٢ - تدعو لجنة التنسيق الإدارية إلى أن تكفل، وبخاصة من خلال فرق العمل المشتركة بين الوكالات، اشتراك جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة والتنسيق بينها، من أجل التنفيذ التام والفعال لهذا القرار، وأن تقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن الأنشطة المتوخى الاضطلاع بها دعما للعقد، آخذة في الاعتبار نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٢٣ - تطلب إلى الدول، وإلى منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، وسائر الجهات الفاعلة المعنية بالعقد أن تشارك بنشاط في دعم العقد ماليا وتقنيا، ولا سيما بهدف ترجمة جميع التدابير والتوصيات إلى برامج وأنشطة تنفيذية وملموسة للقضاء على الفقر؛

٢٤ - تقرر استمرار الصندوق الاستئماني لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنشأ وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لتمويل الأنشطة التحضيرية، وتغيير اسمه ليصبح الصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تحت سلطة الأمين العام، بهدف دعم البرامج والحلقات الدراسية والأنشطة المضطلع بها للنهوض بالتنمية الاجتماعية تنفيذا لإعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك أنشطة عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وتدعو جميع الدول الى المساهمة في ذلك الصندوق؛

٢٥ - تطلب، لذلك، أن يكفل الأمين العام نشر نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية على أوسع نطاق ممكن وأن يكفل أيضا إحالة الوثائق المتعلقة بالسنة الدولية والعقد، بمجرد اعتمادها، إلى جميع الدول وإلى المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية بغية تأمين مساهمتها فيه مساهمة نشطة وسخية؛

٢٦ - توصي بأن تولي البلدان المانحة أولوية أعلى للقضاء على الفقر في برامج وميزانيات المساعدات التي تقدمها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

٢٧ - تشجع البلدان النامية على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لبرامج وأنشطة القضاء على الفقر وتيسير تنفيذها على نحو كامل وفعال؛

٢٨ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، في وثيقة واحدة، تقريرا مرحليا عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الاحتفال بالسنة الدولية والإجراءات المتوخى اتخاذها للتحضير للعقد؛

٢٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين بندا معنونا "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

الجلسة العامة ٩٦
٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥